DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

# موقف رجال الدين والعشائر من الدولة العراقية الحديثة خلال مدة الملك فيصل الاول

منتصر حسن دهيرب*

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

**معلومات المقالة**

**تاريخ المقالة :**

تاريخ الاستلام: 2021/4/20

تاريخ التعديل : ____

قبول النشر: 2021/5/2

متوفر على النت: 2022/2/17

**الكلمات المفتاحية :**

رجال الدين

العشائر

الدولة العراقية

الملك فيصل الاول

**الملخص**

ادت السياسة العثمانية الى مخلفات كارثية في المناطق التي احتلتها طيلة قرون طويل ، فهي تركت بعدها مجتمعات متهرئة، فالمجتمع العراقي الذي نشأ في كنفها كان مجتمعا مشتتً بعيدا عن روح العصر والحداثة والتطور، فقد كان مجتمعا مقسما طائفيا ومناطقيا ، فالقيادات الدينية كانت منشقة بين المذهبين السني والشيعي ، ويظهر للوهلة الاولى ان رجال الدين السنة كانوا اكثر حنكة ودراية سياسية من نظرائهم الشيعة ، فقد رغبوا بالمحافظة على امتيازاتهم السابقة التي منحتهم اياها الدولة العثمانية ، كما كان يشغلهم رعب كبير من احتمال تولى الشيعة للسلطة الحاكمة واركانهم بعيدا عنها ، لذا لعبوا على التقرب من السلطة البريطانية الجديدة مع تشجيعهم للشيعة على التمرد عليها ؟ وقد نجحوا في الاستحواذ على السلطة واقصاء الاخرين منها طيلة مدة الدولة العراقية الحديثة ، فرجال الدين الشيعة تعاملوا مع السلطة على انها حالة خاضعة للمبنى الفقهي ، وبذلك ابتعدوا عن السلطة طالما كانت لا تتوافق ومعطاهم العقائدي، اما العشائر فكانت متذبذبة الولاء بين الدولة العثمانية وما خلفتها من سيطرة بريطانية ، فالمحركات الاجتماعية خلال النصف الاول من القرن العشرين مقسمة بين شريحتين مهمتين اصطلحنا عليهما اسم (المؤسسة) وهما (المؤسسة الدينية والعشائرية ) ، اذ ان لكل منهما منظومته الخاصة واعرافه وتقاليده واتباعه ، فهاتان المؤسستان لعبتا دورا محوريا في الاحداث العراقية المعاصرة ، بل انه لا يخلو حدث عراقي دون وجودهما او تدخلهما فيه .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

## المقدمـة:

سقطت الدولة العثمانية وخلفت بعدها مجتمعا عراقيا مشتتً بعيدا عن روح العصر والحداثة والتطور ، ويرزح تحت وطأة الفقر والجهل ، تتخبطه الاهواء والمصالح ، مجتمع غير ذي وجهة ، مقسم طائفيا لا تربطه رابطة واضحة يمكن من خلالها الانطلاق لتأسيس دولة واضحة الهدف معلومة الهوية ، كما ان طبقته المتعلمة هي حصيلة التعليم العثماني المتهالك والمدارس الدينية المترسنة بالأفكار المذهبية الضيقة ، فهذه الفئات لم تكن تدرك اللعبة السياسية الدولية بصورة واضحة ، وليس لها من العمل السياسي وطبيعة العلاقات الدولية المتحكمة ، ومبدأ التوازنات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى.

كان المجتمع العراقي مقسما طائفيا ومناطقيا ، فالقيادات الدينية كانت منشقة بين المذهبين السني والشيعي ، ويظهر للوهلة الاولى ان رجال الدين السنة كانوا اكثر حنكة ودراية سياسية من نظرائهم الشيعة ، فقد رغبوا بالمحافظة على

*الناشر الرئيسي : E-mail : muntaser324@gmail.com

امتيازاتهم السابقة التي منحتهم اياها الدولة العثمانية ، كما كان يشغلهم رعب كبير من احتمال تولى الشيعة للسلطة الحاكمة واركانهم بعيدا عنها ، لذا لعبوا على التقرب من السلطة البريطانية الجديدة مع تشجيعهم للشيعة على التمرد عليها ؟ وقد نجحوا في الاستحواذ على السلطة واقصاء الاخرين منها طيلة مدة الدولة العراقية الحديثة ، فرجال الدين الشيعة تعاملوا مع السلطة على انها حالة فقهية تحتمل القبول والرفض ، وبذلك ابتعدوا عن السلطة طالما كانت لا تتوافق ومعطاهم العقائدي ، وهذا الفكر متأتي من قلة المعرفة السياسية والحنكة الادارية ، وانتج ذلك قطيعة كبيرة مع فكرة الدولة ، بحيث صاروا معها على طرفي نقيض.

كانت المحركات الاجتماعية خلال النصف الاول من القرن العشرين مقسمة بين شريحتين مهمتين اصطلحنا عليهما اسم (المؤسسة) وهما (المؤسسة الدينية والعشائرية ) ، اذ ان لكل منهما منظومته الخاصة واعرافه وتقاليده واتباعه ، فهاتان المؤسستان لعبتا دورا محوريا في الاحداث العراقية المعاصرة ، بل انه لا يخلو حدث عراقي دون وجودهما او تدخلهما فيه .

ان هذه الدراسة لم توضع لبحث الدور السياسي لهاتين المؤسستين ، بقدر ما هو اظهار موقفهما من سلطة الدولة ، وبواعث ذلك الموقف ، ودراسة علاقتهما المتبادلة ، فهي تبحث في ميكانزمات المؤسسات الثلاث (الدولة والعشيرة والجماعة الدينية ) ودرجة اقترابهم وابتعادهم ومسوغات ذلك التقارب او التباعد ، فهذا المثلث لم يشهد وفاقا تاما او عداء اصيلا منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة حتى اليوم ، بل ان العلاقات الحاكمة كانت تتحرك سلبا وايجابا ، خصاما ووفاقا ، قربا وقطيعة .

**اولا : الدولة المصطنعة وجذور التأسيس الخاطئ.**

تشكلت الدولة العراقية في وقت لم يكن هنالك توافق تاريخي على دمج الطوائف والعرقيات في عملية سياسية واضحة المعالم معلومة النتائج تقف على مسافة عادلة بين تقسيمات شعبها ، لكنها قامت على اعتاب الاحتلال العثماني الانكليزي ، بل هي صنيعة الاستعمار الحديث ، فهو واضع اسسها ومسار عملها وتوجهاتها ، فالدولة بذلك لم تكن حصيلة ارادة الشعب ووعيه وحاجته بل كانت ضرورة تاريخية في زمن ما، كان لا بد ان تتحقق ، لذا نشأت دولة هجينة لا تحمل توجها واضحا ، فهي لا يمكن ان تسمى دولة وطنية لأنها فشلت في توحيد الطوائف والقوميات تحت هدف واحد متفق عليه او رؤية واضحة لشكل الحكم والمشاركة به او المحافظة عليه ، فكانت الطوائف والقوميات معارضة لهذه الدولة بل وتنظر الي على انها امتدادا حقيقيا للدولة العثمانية المتسلطة ، ووريث شرعي لكل استبدادها واستغلالها ، فهي فشلت في احتواء الشيعة والاكراد والاقليات الاخرى .[1]

فالدولة الوطنية يقع على عاتقها ايجاد هوية جامعة للشعب المحكوم ، لكن الدولة العراقية فقدت هذه المبادرة منذ تولي غازي الحكم خلفا لفيصل الاول ، لذا تقوقعت هذه الدولة بهوية غير حقيقية وبعيدة عن الرؤية الجماهيرية الى اللجوء الى الفكرة القومية ، وقد تجلت تلك الفكرة بوضوح لاسيما بعد وفاة الملك فيصل الاول ، لكن حتى هذه الفكرة ولدت مشوهة ولم تكن القومية العراقية هي حصيلة حقيقية للأفكار الاوربية او تطبيقاتها بل انها ليست الضرورة التي يبحث عنها الشعب للخروج من ازماته ، لذا كانت فكرة القومية فكرة هجينة مشوهة ممزوجة بالطائفية الدينية كما سيمر علينا لاحقا .[2]

لم يؤسس النظام الملكي العراقي على اسس ديموقراطية حقيقية ، فالبريطانيون منذ اللحظة الاولى لاتخاذهم القرار بتشكيل حكومة عربية عملوا على ان تكون خاضعة لارادتهم تماما ، وكانوا يرغبون بان تكون اعلى سلطة حاكمة والمتمثلة بشخصية الملك تقع ضمن سطوتهم ، لذا كانوا يلحون على فيصل ان يعلن منذ توليه الحكم عن ان ادارة الامور ستبقى بيد البريطانيين لكن الاخير رفض ذلك ، واقر لهم بدلا عنه ان


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

يتم توقيع اتفاقية هي حالة توأمية للانتداب كي يعوض لهم سيطرتهم المباشرة .[3]

كان البريطانيون يعتقدون بان الشعب العراقي غير قادر على انتاج ديموقراطية صحيحة بسبب ازماته ونكباته وطبيعة تقسيماته المجتمعية ، اذ كانوا يعتقدون ان وجودهم ضرورة ملحة في العراق ، فهو يحتاج الى مائة سنة كي يستطيع انتاج مفاهيم اصيلة في الديموقراطية و الحرية واحترام القانون والتماهي مع السلطة ، ويبدو ان الرؤية البريطانية كانت صائبة الى حدما لو اسست وفق المعايير الحقيقية ، فالشعب العراقي انهكته الدول المحتلة وشرذمة صفوفه ، كما اسهمت القوى العشائرية والدينية في انتاج مفاهيم جديدة كانت معيارا حاكما على تصرفات الشعب ، فالطائفية السياسية قادت الى طائفية شعبية ، والعنف المفرط وغياب مفهوم الدولة الراعية قادت الى التقوقع العشائري والتشرذم المجتمعي ، لذا فغياب الهوية الوطنية وفكرة الدولة الواحدة المستقلة لم تكن حاضرة عند العراقيين بفعل الهيمنة الاحتلالية الطويلة . لذا ووفقا لذلك نشأ في هذا البلد انسانا عراقيا لا تربطه بفكرة الدولة اي رابطة ، فهو ينظر اليها على انها تلك الدولة المهيمنة المحتلة السالبة لقوته وحريته وكرامته ، بينما نظر الى الجماعة او الطائفة او العشيرة على انها امتداده وعمقه الحقيقي التي تحافظ على وجوده الاجتماعي والاقتصادي ، فنرى ان الانسان بعد نهاية الحقبة العثمانية لم يتماهى مع الدولة الجديدة التي تكونت عام 1921 ، فهو راح يراها انها حلقة زائدة نمت خارج جسده الاجتماعي المرهق ، بل نظر اليها على انها امتدادا طبيعيا للدول المستبدة التي تهدف الى سلبهم مواردهم وحريتهم ، لذا بقت جماعات تهتم بامتدادها الاجتماعي والطائفي والعشائري .

كان على الدولة الجديدة ان تتعامل مع مؤسستين اجتماعيتين اصيلتين في المجتمع العراقي وهما العشيرة والمؤسسة الدينية بعناية كبيرة وحذر اكبر ، فالدولة التي انشأها البريطانيون لم تأسس وفق معايير اجتماعية شمولية ، فهي لم تراعي ادماج فئات الشعب العراقي فيها ، ولم تعمل على كسب القيادات الاجتماعية او ان تمنحهم الطمأنينة الكافية لتجنب نفسها معارضتهم .

**ثانيا: المجلس التأسيسي وبداية الصدام .**

لم يستطع الملك ان يحصل على رضا المؤسسة الدينية الشيعية بصورة واسعة ، فقد كان احد اهم مراجع الدين وهو الشيخ مهدي الخالصي من اشد المعارضين لتولية فيصل لأنه كان نظر اليه على انه احد ادوات السياسة البريطاني في المنطقة ، لكنه في النهاية وافق على توليته وبارك له منصبه الجديد ، فشخصية الخالصي لم تخرج عن الاطر الكلاسيكية لرجل الدين الشيعي الذي تحركه منظومته الفقهية التي بنت مواقفها على المعطيات الدينية ، وتعاملت مع الاحداث الكبيرة وفقا لذلك ، ورغم ذلك فه كان شخصية محترمة جدا وذات ثقل ديني مؤثر ، فهو احداهم كبار رجال الدين الشيعة آنذاك ، فهو من قاد اهل بغداد خلال حركة التحرير عام 1914 ، واستمر بمعاداتهم حتى بعد تشكيل الحكومة العراقية ، ، فقد كان يجاهر بمعاداتهم وحربهم ، وكان رافضا لكل ما نتج عنهم من قرارات وتوجهات ،[4] بل كان يفضل الوجود الاسلامي التركي عليهم رغم المساوئ الكبيرة لذلك الحكم ؟

بدأت اولى بوادر الشقاق بين مؤسسة الحكم والمؤسسة الدينية بعد ان اعلنت الحكومة النقيبية ان شكل الانتداب البريطاني سوف يتحول الى معاهدة بين الجانبين امدها اربع سنوات على ان يصادق عليها المجلس التأسيسي العراقي عليها ، الامر الذي اثار اعضاء الحركة الوطنية ودفعهم للتوجه صوب رجال الدين لاستمزاج اراءهم ، وقد وجد هؤلاء ان الحكومة البريطانية وخلفها مؤسسة الحكم في العراق قد نكثوا بوعودهم تجاه العراقيين ، واشار الخالصي[5] بحسب ما ذكرت المس بيل الى ذلك بقوله " **ان بيعة الملك فيصل اصبحت لاغية انه اخل بالشروط التي تعهد بها اثناء البيعة والتي تنص على**


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

**المحافظة على استقلال البلاد**" . الامر اذي اثار الملك فيصل ضده بعد ان وصله هذا التصريح واضمره في صدره .[6]

لم يكن فيصل يمتلك من امره شيئا ، ولم تكن الحكومة العراقية قادرة على رفض اي طلب لبريطانيا ، ففيصل كان يعرف ان اللاعب الاساس في العراق هم البريطانيين وان اي كلام غير ذلك ما هو الا اضغاث احلام ، فهم يسيرون مركب الدولة العراقية الجديدة بحسب ما يريدون ، وهم من ينصبون ويخلعون ، فالملك كان يخشى من سطوتهم وغضبهم ضده ، فأقصائه من الحكم في العراق لم يكن بصعوبة اقصاء والده عن حكم الحجاز ، لذا وبعد ان علمت الادارة البريطانية ان فيصل كان يشجع رافضي الانتداب او يوافقهم ابدت الادارة البريطانية امتعاضها منه ، وابلغته عن طريق نوري السعيد انها غير راضية عن اداءه السياسي ، وبهذا لخصوص تشير المس بيل انها كانت حانقة عليه وقد رفضت دعوته لشرب الشاي وقالت " **انه اذا لم يسلك الطريق الصحيح في المستقبل فسيفقد عرشه للمرة الثانية ، ولست ادري اين يجد له عرشا ثالثا** " ، واشارت المس بيل انه الح عليها بالقدوم ، ما اضطرها لتلبية الدعوة ، وهنا قدم لها فيصل شرحا عن الوضع الحرج لدولته، لكنها كانت تقول له انها لا تصدق كلمة واحدة منه ، وبعد ساعتين من النقاش انتهت المقابلة بان حضنها بصورة شديدة – حسب تعبيرها- وخرجت منه وهي مختلفة معه سياسيا ومتفقة عاطفيا. ؟[7]

ان هذه الحادثة التي روتها المس بيل تظهر لنا حجم ضعف الكبير الذي كان يمر به الملك ، وحجم السيطرة البريطانية على الحكم في العراق ، فالمس بيل رغم ثقلها السياسي لكنها كانت تتحدث اليه وكأنها تتحدث الى احد مصففي شعرها او الى بستاني بيتها الذي قطع زهرتها المفضلة ، فقد كانت تتحدث معه بفوقية عالية ولغة تهديدية واضحة ، وما بان منه ان صحت الرواية سوى حالة الخشية والحذر والخوف على عرشه وسلطانه الجديد .

**ثالثا: تباين مواقف رجال الدين وشيوخ العشائر من انتخابات المجلس التأسيسي.**

عملت الدولة العراقية الحديثة على تفكيك عرى التلاصق بين رجال الدين والعشائر ، ووجدوا ان العمل على تقريب شيوخ العشائر واشراكهم في مؤسسة الحكم سوف تؤمن لهم مخالفتهم وابتعادهم عن رجال الدين، لا سيما ان تقوية نفوذهم السياسي والاقتصادي يجعل منهم اكبر المدافعين عن سلطة الدولة ونفوذها امام اي دعوة اخرى مهما كان مصدرها ، وان تطور وضعهم الاقتصادي والسياسي يؤدي الى اضعاف هويتهم الطائفية ، ولما كان خطاب الدولة يتجه نحو الخطاب القومي لذا تجه كبار الشيوخ لتبني هذا الخطاب والالتفاف حوله وتبنيه ، رغم ان كثير منهم لا يعرف ماهيته .[8]

كان الملك يدرك تماما خطورة عدم تنفيذ الاجندة البريطانية في العراق ، كما يدرك ان الوضع السياسي بصورة عامة تمسكه بريطانيا بقبضة حديدية ، لذا صار لزاما عليه اتباع كافة التعليمات والتوجيهات التي يصدرها المندوب السامي ، لكنه بنفس الوقت يدرك ان السياسة البريطانية يمكن ان تؤلب عليه الوضع الداخلي لا سيما معارضة رجال الدين.

ادرك رجال الدين وبتأثير الشباب الوطني المتحمس للاستقلال، ان بريطانيا غير جادة تماما بمنح العراق استقلاله في الامل القريب ، لذا احتاج رجال الدين لحركة شعبية سياسية للتعبير عن رفضهم ، فهم ادركوا تماما ان المجلس التأسيسي سوف يكون أداة بريطانية ويعمل على تمرير الاتفاقية التي تعد صكا مشابها لصك الانتداب .

ظهرت اول بوادر الصدام السياسي بين رجال الدين والحكومة من خلال استفتاء عرض على كبار مراجع الدين الشيعة آنذاك ، وهم الشيخ مهدي الخراساني الخالصي[9] وابو الحسن الاصفهاني ومحمد حسين الغروي النائيني ، حول شرعية انتخاب المجلس التأسيسي ، فقد ذكر الاصفهاني في معرض تحريمه له ما نصه " ... **فمن دخل فيه او ساعد عليه**


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

**فهو كمن حارب الله ورسوله واوليائه**..." اما الشيخ النائيني فذكر ما نصه " **نعم حكمنا بحرم الانتخابات وحرمة الدخول في على كافة الامة العراقية ، وان من دخل في هذا الامر او ساعد عليه ادنى مساعدة فقد حاد الله ورسوله والائمة الطاهرين** ..." ، اما الشيخ الخالصي فأفتى بما نصه" **نعم قد صدر منا الحكم بتحريم الانتخابات على كافة الامة العراقية فمن دخل او تداخل او ساعد فيه فقد حاد الله ورسوله، وقد قال الله عز من قائل في كتابه المجيد ، الم يعلموا انه من حادد الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها** ..." ، ولم يستمر الامر على ذلك بل جاءت الفتاوى تتابع لتأكيد حرمت الانتخابات ، فقد ذكر مهدي كبة في مذكراته ان السيد الاصفهاني الحق فتواه بفتوى اخرى جاء فيها " ... **فمن انتخب بعدما علم بحرمة الانتخابات حرمت علي زوجته وزيارته ولا يجوز رد السلام عليه ولا يدخل حمام المسلمين**..."[10].

ان صيغة الفتاوى تأخذ منحى الحرمة الشديدة ، ولما علمنا ان غالبية الشيعة وسوادهم الاعظم يتبعون علمائهم الدينيين ويقودوهم هؤلاء في امورهم الحياتية كافة ، فان هذه الفتاوى تلزمهم بعدم الاشتراك في الانتخابات ، وقد اكون جازما ان قلت ان جل الشيعة لم يشتركوا في تلك الانتخابات ، لان اي منهم لا يستطيع ان يجازف بإلقاء نفسه في النار او اتهامه بالكفر لأمر ليس ذي اهمية كبيرة بالنسبة له ، فالشيعة لم يعتادوا حتى تلك المدة على مهادنة السلطة الحاكمة ولم يشتركوا بها اطلاقا ، وهي بحسب تفكيرهم امتداد طبيعي للسلطة الظالمة ، وان هذه المقولة تعززت لديهم وتركزت في معتقداتهم لا سيما بعد رفض رجال الدين لها والحرمة الشرعية للاشتراك بها . فعلى سبيل المثال بعد ان كلف عبد المحسن السعدون بحكومته الاولى استوز احد رجال الشيعة الا وهو عبد الهادي الجلبي ، وكان هذا يعد من مريدي الشيخ الخالصي ، فقوبل استيزاره بالاستنكار الشديد في الكاظمية واخذ الناس يشتمونه ويذمونه ذما قبيحا ، وحدث ذات يوم ان اعترض طريقه الشيخ حسن الخالصي رافضا دخوله ضريح الامام الكاظم واتهمه بالكفر وان الكافر لا يحق له دخول المساجد .[11]

امام هذه الحملة الكبيرة التي شنها رجال الدين ضد الانتخابات وقف شيوخ العشائر بالضد من فتاوى رجال الدين !! واعتبر بعضهم ان مبادرة المجتهدين تدخلا في الامور السياسية التي هي ليست من اختصاصهم ، كما نظم كبار شيوخ الدغارة وبني حسن وزبيد والجبور حركة مضادة للتدخل الديني ، ونال ذلك دعم كبار شيوخ الخزاعل وحظى بتأييد خمسين شيخا من مناطق الشامية والشنافية والهندية والرميثة .[12]

كانت مناطق الفرات الاوسط وعشائرها هي بيضة القبان في التحركات والثورات ضد الحكومة ، ولولاها لما انفجرت ثورة العشرين وانتشرت في هذه المناطق ، لذا صار لزاما على الملك ان يقنع رؤساء العشائر بإجراء الانتخابات واهميتها للسياسية العراقية وبناء الدولة ، فخلال نيسان عام 1923 استدعى الملك عددا من شيوخ الفرات الاوسط وكان بينهم (عبد الواحد الحاج سكر ومحسن ابو طبيخ وعلوان الياسري وكاطع العوادي وشعلان ابو الجون) واقنعهم بأهمية الانتخابات وضرورة الشروع بها ، فوافق جميعهم باستثناء محسن ابو طبيخ الذي رفض مخالفة فتاوى رجال الدين .[13]

يذكر الدكتور على الوردي ان الملك ارسل الشيخين علوان الياسري وكاطع العوادي لما يمثلاه من ثقل عشائري كبير الى المجتهد الخالصي لإقناعه بالانتخابات وسحب فتوى التحريم ، لكن الاخير رفض ذلك رفضا قطعا واتهمهما بالكفر . ويروي ان بعد فشل اقناع الخالصي ذهب الياسري لزيارة مرقد الامام الكاظم ، وحين وصل الى بابه رأى الخالصي خارجا منه ، فقال له الخالصي كيف يجوز لك ان تأتي للزيارة وانت كافر ؟ فرد عليه الياسري ردا جارحا ، وهنا صاح احد حاشية الخالصي بصوت مسموع للعامة اخرج يا كافر ؟ فاضطر الياسري للخروج بلا حذاء خوفا من الجمهور .[14]


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

قررت حكومة عبد المحسن السعدون نفي الشيخ مهدي الخالصي وعدد من مساندیه ، وقد نجحت في ابعاده الى ايران ، وقد ادى ذلك الى تضامن عدد من مراجع الدين الذين استنكروا فعل الحكومة وطالبوها بمغادرة العراق استنكارا لفعلتها ، لكن الحكومة العراقية لم تعمل على منعهم او محاورتهم بل وافقت لهم وهيأت الوسائل اللازمة لتسفيرهم ؟ وقد شهد مغادرة كبار مراجع الدين الشيعة للبلاد حالة من الاستياء الكبير بين الاهالي ، فقد اغلقت المحلات في الكاظمية والنجف وكربلاء ووصل الاستياء الشعبي الى مستويات كبيرة ، وفي 25 حزيران اصدرت الحكومة بيانا رسميا ذمت فيه المجتهدين ووصفته بالدخلاء ، وان لا علاقة لهم بالقضايا العربية ولا تهمهم مصالح الشعب ؟ كما ايدت بعض الصحف مثل صيفة العاصمة في عددها الصادر في 25 حزيران 1923 قرار الحكومة ووصفت قرارهم بمقاطعة الانتخابات بانها اكبر مظهر من مظاهر الاعجمية ؟ [15]

ان ظاهرة تسفير وابعاد رجال الدين الشيعة هو حدث جلل لم تقدم عليه اي من الحكومات التسلطية السابقة ، فلا الدولة العثمانية مست وجودهم ولا حتى الانكليز فعلوا ذلك ، لكن الدولة العراقية يبدو انها كانت تحت تأثير وضغط كبيرين من قبل البريطانيين ، فقد لاحظنا في الصفحات السابقة كيف كان يضغط مندوبي الحكومة البريطانية على الملك حتى ان المس بيل هددته بزوال عرشه ، ولما كان الملك يهتم كثيرا لمسالة العرش وبقاءه ، لذا قرر تنفيذ كل الاوامر البريطانية ، ويبدو ان الدولة الجديدة استندت باحقيتها وشرعيتها كونها جاءت بمطالبات شعبية ، فلا يستطيع كثير من العراقيين الاعتراض على قراراتها وان مست وجودهم الديني ورموزهم المقدسة ، اضف الى ذلك ان كثير من شيوخ العشائر قد ابتعدوا عن رجال الدين بعد ان ضمنوا مصالحهم الخاصة الى جانب الدولة .

استقبل الملك يوم 28 حزيران في مدينة الديوانية استقبالا مهيبا حضره اغلب شيوخ عشائر الفرات الاوسط ، وقد وصفتهم الصحف بانهم ابطال ثورة العشرين ، وفي هذا الصدد نشرت صحيفة العراق ما نصه " **اجتمع شيوخ الشامية ورؤساؤها وزعماء قبائلها منها الظوالم والبو حسان والصفران والاعاجيب وبني ازريج والاكرع والبحاحثة وعفج والبدير والدغارة والخزاعل والشبل والفتلة وبني حسن والسعيد وغيرهم في سرادق كبيرة عصرا بجلالة الملك واقسموا لجلالته بالإيمان المغلظة انهم متفانون في اتباع سياسة جلالته وامتثال اوامره وهم متأهبون لقتل كل فكرة او دسيسة تمس مصالح البلاد ... وهم لا يصبرون على تأخير الانتخابات يوما واحدا . وقال الزعيم شعلان ابو الجون : اننا يد جلالتك القوية في تحقيق استقلال الامة ...**" .[16]

ان الاخبار الواردة عن صحيفة العراق ليست دقيقة بالمرة او ان الكلمات التي صدرت من الشيوخ لم تكن منقولة حرفيا عنهم ، لكنها جاءت لتؤيد موقف الحكومة وتغطي عن تسفير المجتهدين وتظهر التلاحم بين الدولة وعشائر ثورة العشرين ، لكن وبالرغم من ذلك فان اي باحث حصيف يستطيع ان يسلط الضوء على تلك الحوادث المهمة ويقارن في المواقف بين حادثين مهمين وهما ثورة العشرين والموقف من الانتخابات ، ويسلط الضوء على طبيعة الترابط بين مؤسسة العشيرة والدين في تلك المدة ؟

فالعشائر في العراق تتبع غالبا شيوخها ولا يرتبطون بغيرهم ارتباطا قويا ، فهم يوجهونهم ويحركونهم في اتجاهات شخصية او عامة ، اما المؤسسة الدنية فلديها سطوة كبيرة على مراكز المدن ولها تأثير اقل حدة على العشائر ، فالمبلغين الذي اعتادوا زيارة الارياف لإلقاء خطب التعزية قللوا من الهوة بين المؤسسة الدينية والعشائرية ، لكن تلك العلاقة لم تكن واضحة المعالم بصورة كافية ، فلو قارنا بين موقف رجال الدين والعشائر في ثورة العشرين وموقفهم من الانتخابات نجد انهما متناقضين ، فعشائر النجف كانت ثائرة ومتحمسة ضد البريطانيين لاعتقالهم نجل الشيرازي ، وهم من تحملوا عبئ الثورة وحملوا


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

راية الجهاد في جنوب ووسط العراق ، وصار جليا لكل قارئ لثورة العشرين ان المحرك الاساس لها هو فتوى الشيخ الشيرازي ، وان العشائر متكاتفة وملتزمة بالتوجيهات الدينية ، ففتوى الشيرازي لم تكن بالحدة التي اصدرها المراجع عام 1923 ، فهو اجاز اللجوء للقوة اذا اقتضى الامر ، ولم يشاركه بالفتوى لا عدد من مراجع الدين الاخرين ، لكن فتوى تحريم الانتخابات صدر عن كبار رجال الدين الشيعة وفيها حرمة قطعية وتهدد صراحة مخالفيها بالدخول في النار ؟ لكن رغم كل ذلك لم نشاهد ان العشائر وشيوخها ممن التزم بفتوى الشيرازي اقام اي وزن لفتاوى كبار العلماء عام 1923!! بل ان العشائر لم تعترض على قرار الحكومة ولم تشهر السلاح او تعترض شفاها امام الملك ، بل ان قادة ثورة العشرين رحبوا بالملك ونصبوا له السرادق والولائم وقدموا فروض الطاعة ، وقسم منهم راح يفاوض بعض رجال الدين للعدول عن اراءهم ؟ لكن هل يمكن ان نقول (ما حدا على ما بدا) ولما هذا التحول الكبير في القرار ضد موقف رجال الدين ؟

كان الملك فيصل الاول يمتلك من المكر السياسي الكثير ، وهو يعرف طبيعة المجتمع العراقي الى حد ما ، فضلا عن توجهات شيوخ العشائر ، فكان يدرك تماما ان ابقاء قوة العشيرة والمؤسسة الدينية سوف يسبب متاعب لدولته ولأي حكومة عراقية ، لذا اقترح على السير بيرسي كوكس العمل على فصل المنظومتين لغرض اضعافهما ، والعمل على استمالة شيوخ العشائر وفصلهم عن رجال الدين ،[17] وقلنا فيما سلف ان كثير من شيوخ العشائر كانت تحركهم مصالحهم الشخصية ، وان ولائهم للدولة الحاكمة يحددها مقدار ما تدر عليهم من اموال او تجب عنهم الضرائب ، لذا فهم اعترضوا على السلطات العثمانية وثاروا لذلك ، وكذلك حدث مع البريطانيين ، ولكن عندما اصبحوا مقربين من السلطة الحاكمة صاروا ينظرون للأحداث من منظارها ، فليس لرجال الدين ولا غيرهم ان يكون لهم سطوة عليهم ، لذا شهدنا انعطافة كبيرة في مواقفهم تجاه المؤسسة الدينية.

بدى الانقسام بين رجال الدين وشيوخ العشائر ظاهرا مرة اخرى في اعقاب عودة المجتهدين من ايران ، وذلك عندما حاول بعض المجتهدين في ايلول 1926 تامين عودة اثنين اخرين من المنفيين وتطلب الامر ضمان توقيع بعض شيوخ العشائر على مذكرة تقدم للملك تسترحمه لعودتهم الى العراق ، لكن ذلك الطلب قوبل بالرفض بحسب الوثائق البريطانية ؟[18]

كانت احداث تسفير كبار رجال الدين ثم عودتهم [19] هي النهاية الشبه رسمية لقوة رجال الدين السياسية ، فكبار المراجع نأوا بأنفسهم عن السياسة بعد ذلك واصبحت التحركات الدينية تكون بصورة فردية من جماعات لا يمتلكون صفات دينية عليا . وبذلك فان خذلان العشائر وعدم تدخل المدن بصورة قوية لحماية مؤسستهم الدينية القائدة غيبت دورهم لسنوات طويلة ، كما غيبت القوة الشيعية الشعبية المتمثلة بالعشائر ثم المدن .

ان دور رجال الدين السياسي اخذ بالافول خلال مدة العشرينات بصورة واضحة ، ويرجع ذلك لعاملين الاول هو تعهدهم -بعد قرار الدولة العراقية بالسماح بعودتهم من ايران- بعدم التدخل في الامور السياسية وهذا كان عاملا اساسيا في انكفاءهم الى الامور التشريعية البحتة ، والسبب الثاني هو تشظي المؤسسة الديني وغياب المرجع الاكبر ، فالمرجعية الدينية في النجف تعتمد على اتباع كلام كبير المراجع ، وهذا الاخير يتم اختياره عرفا ولا توجد آلية محددة لانتخابه او اختياره ، لكن بالعادة هو يكون جامعا لشروط الاعلمية والعمر واتفاق طلبة العلم الدارسين على اعلميته ، لكن بعد وفاة المجتهد اليزدي والشيرازي وشيخ الشريعة الاصفهاني لم يحدث جماع كاف على اختيار اي من مراجع الدين ليكون مرجعا اعلى ، بل ان صراعا دينيا حدث عام 1925 بين رجال الدين في النجف حول الحقوق المالية والاهلية القيادية وصلت الى تسقيط احدهما


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

الاخر ، وكان جهات هذا الصراع شمل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من جهة والاصفهاني والنائيني من جهة اخرى ، وهذه الحادثة عرفت بحادثة الشيخ صالح الحلي ، وعلى اي حال فان المؤسسة الدينية خضعت من جهة اخرى للموازنات والتغيرات الاقليمية ، فالمؤسسة الدينية الايرانية انكفأت بصورة كبيرة بعد تولى رضا بهلوي الحكم في ايران ، وحاول بهلوي قدر الامكان السيطرة على المؤسسة الدينية واعتبار ايران هي الراعي الاكبر للتشيع في العالم وسحب البساط عن مؤسسة النجف الدينية ، فقد كان يسعى بصورة حثيثة لإبقاء سيطرته على العتبات الدينية في العراق من خلال تعيين سدنتها من ايران حصرا ، وقد رفض الاعتراف بالحكومة العراقية التي سلبته هذه الرغبة حتى عام 1929 بعد التدخل البريطاني المباشر ، لذا فان اسبابا داخلية وخارجية اضعفت الدور القيادي للمؤسسة الدينية الشيعية في العراق .[20]

**رابعا: تمذهب الدولة العراقية الحديثة واثرها على علاقات العشيرة ورجال الدين.**

اشرنا في معرض حديثنا عن الدولة العراقية الحديثة ان البريطانيين اتجهوا نحو تأسيس طائفية سياسية تخدم وجدودهم المستقبلي في العراق ، واستغلوا بذلك الجهل السياسي عند القيادات الشيعية (الدينية والمثقفة والعشائرية) ، حيث استمروا بإدارة الدولة بنفس نهج الدولة العثمانية القائم على الاقصاء والابعاد والتحجيم ، فقبل تأسيس الدول وفق معاهدة سايكس بيكو يمكن ان نعتبر الشيعة اقلية في الدولة العثمانية الكبيرة ، ولان هذه الدولة قامت على اسس دينية فيمكن ان نبرر لها عدم مساواتهم والاكثرية الحاكمة في الامبراطورية ، مما ادى حرمانهم من حقوقهم الثقافية والسياسية المشروعة ، لكن الامر غير مبرر مع الدولة الحديثة ذات الاغلبية الشيعية ، لكن الارادة البريطانية ارادت استمرار ذلك النهج بغية ضمان وجودها لان الشيعة والاكراد كانا اول المحاربين لوجودهم في العراق .

حتم هذا الامر ايجاد نوع جديد من ثقافة الحكم في العراق، فالدولة الناشئة هي ليست دولة دينية يمكن ان تصنف الى جهة ما بصورة صريحة ، لذا احتاجت هذه الدولة ايجاد هوية محددة لها ، ولما كان كثير من عناصرها ممن يطالبون بالقومية العربية صنفت على انها دولة قومية ، لكن هذه القومية هي ليست القومية العابرة للطوائف والقافزة فوق الميول والاتجاهات ، بل يمكن ان تصنف على انها دولة قومية مهجنة بالطائفية الموروثة ، فشكل الدولة لم يكن واضحا تماما وهويتها لم تكن ناصعة نظيفة ، فهذه الدولة اسست وفق معطيات وثوابت لم تستطع تجاوزها ابدا وهي:

1- تبعيتها الكبيرة للدولة الموجدة لها (بريطانيا) وتشرنقها حولها بصورة كبيرة مما افقدها حس وروحية الدولة المستقلة حتى بعد الاستقلال الشكلي لها عام 1932.

2- استخدام الدولة نظاما صارما في التعامل مع الشعب ، وهذا الامر بسبب حالة التفريق والتمييز الذي استخدمته في اختيار اعضاءها، وشعورها بالرغبة بالاستمرار امام الاكثرية المحرومة والمهمشة سياسيا .

3- اعتمادها على كبار رؤساء الاقطاع والمالكين لغرض دعمها سياسيا واجتماعيا .

4- تمذهب الدولة ، وهو ركن اساس من اركان التمذهب القومي الجديد للدولة.

5- اعتمادها على قوة الجيش في ردع المعارضين لها ، واصبح بذلك جيشا لحماية السلطة وليس لحماية الدولة والشعب .[21]

ان هذه الثوابت هي من حرك الدولة العراقية الحديثة حتى سقوطها عام 1958، وهذه المعطيات تتعارض والفكرة القائلة ان الحقبة الملكية كانت رمزا للانفتاح والتمدن والوطنية ؟ ورغم اننا نؤكد على عدم خلو هذه الحقبة من تلك الصفات، لكننا لا نستطيع ان ننكر تمذهبها واحادية حكمها ، فالحقبة الملكية كانت واحدة من اهم ميزاتها هي الانفتاح الحضاري والمدنية التي لمسها الناس بصورة مباشرة ، فهي سمحت


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

بالحريات العامة ودعمتها لكنها بنفس الوقت لم تستطع ان تتجاوز طائفيتها السياسية التي استمرت عليها اغلب مدة حكمها ، فمؤسسات الدولة كانت مؤسسات غير قائمة على اساس الكفاءة الوظيفية اطلاقا ، فهي وفي كل عملها المؤسسي لم تعمل على دمج كل ابناء المجتمع فيها ، فلو قلنا ان رجال الشيعة والاكراد وبقية الاقليات لم تكن مهيأة لإدارة الوظائف العامة بعد عام 1921 بسبب سياسات الدولة العثمانية لكن ذلك كان من الممكن ان يكون سببا رئيسا للدولة الوطنية لإعادة بناء وتهيئة عناصر ورجال هذه الفئات واعادة دمجها في مؤسسات الدولة، او ان تفتح باب المنافسة الحقيقية امامهم.

فبعد تولى الملك فيصل الحكم في العراق طلب من رئاسة الوزراء ان تؤسس مدرسة لإعداد الموظفين ومن جميع الفئات اي حرمتها الدولة العثمانية ومراعاة النسب العددية للألوية ، لكن وزير المعارف توفيق السويدي رفض ذلك واصر على ضرورة ان تتحكم العاصمة ببقية الالوية واسماه بالقانون الاصطفائي ، واعتبر المجلس ان مثل ذلك الفعل سوف يمس جوهر النظام القائم . وبالسياق نفسه فقد حاول فيصل ربط العشائر بالدولة من خلال استقطاب ابنائهم في القوات العسكرية ، لكن بالرغم من ذلك كان ابناء لعشائر يبعدون على خلفية طائفية، فالضباط المختبرون لهم كانوا لا يسمحون لهم باجتياز الاختبار الطبي وبالتالي يرفضون من الكلية العسكرية [22].

لم يكن تمذهب الدولة العراقية الحديثة مقتصرا على صعيد اشراك فئات المجتمع العراقي في ادارة الدولة بل ذهبت الى تمذهب البرلمان ، فاغلب النواب كانوا يختارون من قبل الحكومات القائمة لغرض المحافظة على الوضع القائم داخل البرلمان ، وامكانية تمرير الحكومات المتعاقبة لقرارات الملك ومن خلفه الادارة البريطانية، فقد حدث على طيلة مدة الحكم الملكي ان تم اختيار عناصر للبرلمان ممن هم ليسوا من المناطق المرشحين عنها، اضف الى ذلك ان كثير من النواب وصلوا الى البرلمان دون علمهم او ترشيحهم ؟ بل ان الامر كان لتحقيق الاغلبية الطائفية الحاكمة .[23]

عملت الادارة البريطانية على المسك بخيوط القوة الحاكمة والسلطة المتنفذة في العراق ، فالإدارة البريطانية لم تكن ترغب بالحكم المباشر الواضح للعيان ، بل كانت ترغب بمسك خيوط اللعبة السياسية في اي منطقة تصل اليها ، وبهذا الخصوص وبحسب طبيعة المجتمع العراقي وجدوا ان الموجه الكبير للارادة العراقية موزع بين جهتين الاولى هي رجال الدين الشيعة وكانت تمر بعلاقات غير جيدة معهم لا سيما بعد عام 1919 ، اما الجهة الثانية والاكبر تأثيرا فكانت العشيرة ، اذ ان المجتمع العراقي في عشرينات القرن الماضي كان ريفيا بامتياز حتى ان نسبتهم بلغت حوالي 75% من سكان العراق ، وهذه النسبة العالية جعلت منه مجتمعا عشائريا صرفا ، لذا كان على الحكومة البريطانية ومن خلفها الدولة الراقية الناشئة العمل على كسب هذه العشائر كي تتجنب الدخول في مازق كبيرة كالذي حدث عام 1920 .

حاولت الادارة البريطانية والدولة العراقية كسب شيوخ العشائر بصورة كبيرة ، بل والعمل على توحيد العشائر المتفرقة تحت سلطة الشيخ التابع للإرادة الحكومية ، والإغداق عليهم بالعطايا والهبات والمناصب المرموقة ، واقطاعهم كثير من الاراضي الزراعية بغية كسبهم . وقد حرص البريطانيون على استمرار الوضع العام في ادارة العشائر كما كان مخطط له ، وقد استخدمت سلطتها وقوتها العسكرية امام اي تخلخل في سلطة الشيوخ الموالين لهم ، فقد حدث ان حركت قواتها العسكرية لإسناد بعض شيوخ الحلة وكذلك لتثبيت مشيخة الياور عام 1926 ، كما عملت على اقرار قانون خاص بهم عرف بقانون العشائر ، وهذا القانون ضمن في الدستور عام 1925 [24].

بدأت اول بوادر الدعم السياسي لشيوخ العشائر من خلال زجهم في المجلس النيابي وتخصيص مقاعد خاصة لهم استمرت


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

طيلة الحقبة الملكية ، ففي عام 1924 خصص لهم 33 مقعدا من مجموع 99 ، وارتفع هذا العدد ليصل الى 37 مقعدا عام 1943 ثم الى 52 عام 1958 ،[25] وهذا الامر منح شيوخ العشائر امتيازات وسلطة كبيرتين لم يكونوا يحلموا بها في اي عهد مضى ، كما اتاح لبريطانيا ضمان عدم تحركهم او ثورتهم مرة اخرى ضد الوجود او القرارات البريطانية ، ولما كانت بريطانيا تعلم ان اغلب المشكلات التي تثيرها العشائر هي بسبب الارض لذا وضعت تحت سلطة الشيوخ المورد الاقتصادي الوحيد للناس الا وهو الارض، وبذلك فهم ضمنوا ولاءهم من خلال سيطرتهم على معاشاتهم ومدخولاتهم الاقتصادية.

سيطر الشيوخ العشائريون على مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية ، فحسب احصائية عام 1958 قدر ما منح لشيوخ العشائر حوالي 15 مليون دونم ، اي ما نسبته 68% من مجموع الاراضي المزروعة ، وهم بذلك احكموا السيطرة على ما يقرب 20 الف عائلة مارست مهنة الزراعة .[26]

كان شيوخ العشائر المنتمين لسلطة الدولة يدافعون في المقام الاول عن مصالحهم الخاصة ثم يذهبون للدفاع عن جماعاتهم العشائرية وحقوقهم ، فقد كان اغلب شيوخ المجلس النيابي يأتمرون بأوامر قادة احزابهم المنضوين تحتها ، فلم يكن لهم رأي مغاير لرؤية الحزب لا سيما اذا كان رئيس الحزب هو نفسه رئيس الحكومة ، فكانوا يتنقلون من حزب الى اخر بحسب قوة ذلك الحزب وسلطته في الحكومة .

لم يتحكم الملك فيصل الاول بعوامل بناء الدولة الصحيحة والمتمثل بالقوتين السياسية والاقتصادية ، وفي ظل ذلك الضعف البائن في هيكل دولته لجأ لتأمين قوة الدولة من خلال كسب شيوخ العشائر وجعلهم قوة وحائط صد امام اي تحرك شعبي داخلي ، فالأقطاع نمى وترعرع على مرئى ومسمع من سلطة الدولة ، بل تغول في المجتمع العراقي بقوة الدولة وسطوتها ، ورغم كل سلبياته لم يفكر الشريفيون في القضاء عليه او تحجيمه .[27]

بدأ البريطانيون يدركون خطورة تمدد الاقطاع في مناطق جنوب العراق ، ففي عام 1929 انتقد السير ايرنيست داوسون (Sir Ernest Dowson ) - المستشار المالي السابق في مصر والذي خلف دوبس في العراق- ممارسات ملكية الارض ، حيث دعا الى اجراء تغيرات راديكالية في التوجه البريطاني لعلاقتهم مع الفلاح ، اذ انتقد النظام الوراثي للزراعة وتبسيط الهياكل الادارية التي لا تجلب الا عدم الاستقرار ، لكن محاولاته لم يكن لها امل في النجاح، اذ ان سياسات الانتداب كانت تتحكم بها اعتبارات سياسية واستراتيجية ،وقد شرح داوسون اقتراحاته في تقريره المعنون (التحقيق في مسالة الملكية الارضية والقضايا المتعلقة بها) والذي ادى الى تشكيل لجنة خاصة للنظر في هذه القضايا من وجهة نظر ادارية بحتة ، ولكن سرعان ما اتضح لأعضاء اللجنة صعوبة تجاوز النفوذ الشخصي الكبير والمناورات السياسية لملاك الاراضي والذين كان بعضهم حلفاء لبريطانيا ، ورغم كل المحاولات الاصلاحية المتواضعة بقى الفلاح هو الخاسر الاكبر من مجموع القوانين والتعليمات التي اصدرتها الحكومة العراقية ، مما زادهم انغماسا اكثر في المديونية والاضطراب الاقتصادي ، بل ان اكثرهم اضطر للتنازل عن سندات الطابو التي يمتلكونها لصالح هؤلاء العائشين في المدن(واقصد بذلك شيوخ العشائر) كثمن لتسديد الديون المتراكمة عليهم .[28]

بدأت بوادر التحرك الديني مرة اخرى في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات ، وهذه المرة كانت التحركات من صغار رجال الدين وليس المجتهدون الكبار ، فقد احس هؤلاء حجم التهميش الكبير الذي يتعرض له الشيعة في الدولة الجديدة ، وظهرت دعوات لإشراك اكبر لأبناء الشيعة في الدولة الحديثة بما يتلائم وتقسيماتهم وعددهم السكاني ، وقد ازدادت تلك الدعوات بعد الاحصاء السكاني للعراق عام 1932 والذي جرى تمهيدا لدخول العراق عصبة الامم ، وظهر حديث عن ضرورة اشتراك الشيعة في ادارة الدولة والتوظيف الحكومي، وضرورة التخلي عن الفتاوى التي تحرم العمل كموظفين في الدولة ، وبذلك فان اولى


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

الدعوات التي ظهرت للعلن والتي ترفض اللامساواة تجاه الشيعة انطلقت باحتجاجات تصدى لها بعض رجال الدين والمثقفين الشيعة امثال (محمد الصدر وعلي الشرقي وامين الجرجفجي وجواد الجزائري وعبد الكريم الجزائري وحميد خان وهادي كاشف الغطاء) حيث طالبوا بنصف المناصب الوزارية واجراء انتخابات برلمانية جديدة لكن تلك الدعوات لم يؤخذ بها [29].

**الخاتمة:**

1- فشلت الدولة العراقية في ايجاد هوية للامة العراقية ، بل انها فشلت في تذويب مخاوف الاكثرية الشعبية من السلطة الجديدة .

2- استمرار حالة الاقصاء والانفراد بالسلطة من القيادات الجديدة ، واستمر حالة العداء الشعبي والديني لكل ما ينتج عنها .

3- شهدت مدة الحكم العثماني انشقاق واضح بين مؤسستي رجال الدين والعشائر ، فالأخيرة اعتبرت نفها هي الموجه للدولة وهي من اوجدتها ، فكانت علاقتهم برجال الدين تتحرك وفق ما تمليه عليه مصالحهم الشخصية .

4- اثبتت الاحداث ان رجال الدين لم يكونوا الموجهين للاحداث في الدولة العراقية الحديثة ، بل انهم يتحركون وفق لرغبات شيوخ العشائر ، فثورة العشرين اصدرها المرجع الشيرازي بعد ان الح عليه رجال العشائر ، لكنهم اداروا لمراجع الدين ظهر المجن عندما اقدمت الدولة على تسفيرهم ومعاقبتهم في حال تدخلهم بالامور السياسية ، فيما لجأ رجال العشائر لضرب الدولة بهم في احداث 1935 ، وكذا بقية الاحداث الاخرى يمكن ان نلحظ جليا دور رجال العشائر البائن في تحريكها.

5- نجح البريطانيون في تهنيد السياسة العراقية من خلال تطبيق سياسة فرق تسد .

6- لم تعمل القوى العراقية على اعادة دمج الطائفة الشيعية والاكراد في جسد الدولة الناشئة .

7- لم يستطع الملك او أي شخصية عراقية سياسية ان يقف بالضد من التوجهات والارادة البريطانية ، بل خضعوا لها بصورة معيبة.

8- نجحت الحكومات العراقية في شق عرى الترابط (غير المتين) بين رجال الدين وشيوخ العشائر من خلال دمج الاخير في منظومة الدولة المصطنعة .

9- انكفاء دور مراجع الدين السياسي لا سيما بعد تسفيرهم وعودتهم الى العراق مما اثر سلبا في دور الشيعة السياسي.

**الهوامش**

1 - تشكلت اول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب ، وهي حكومة كان غالبيتها من السنة وليس بها تمثيل مكوناتي واضح ، ويرجع السبب في ذلك لامرين : الاول ان الشيعة والكرد لم يكن لديهم من الشخصيات القادرة على تولى مناصب ادارية كبيرة بسبب عدهم عن الوظائف والتعليم ايام السيطرة العثمانية كما ان كثير من الشيعة كنوا يمنعون اولادهم من الالتحاق بالمدارس المهنية العثمانية ، اما السبب الثاني فمرتبط بطبيعة شخصية النقيب نفسه ، فهذا الرجل بحسب تعبير الدكتور النفيسي كان يكرة ثلاث امر اكثر مما يكره الشيطان نفسه وهي : الشيعة والهود والفرنسيين ؟. لذا حرص على ابعادهم من المشهد السياسي . للمزي ينظر :

عبد الله النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، مكتبة افاق ، الكويت ، 2012، ، ص ص 216-217.

2 - للاستزادة عن نظرية الدولة المصطنعة ينظر :

داي باماو ، تاريخ الاحزاب الاسلامية في العراق ، تحول في حزب الدعوة 1957-2009 ، ترجمة: فلاح الاسدي ومحمود عبد الواحد ، ط1 ، بيت الحمة ، بغداد ، 2012 ، ص ص24-30.

3 - عبد الله النفيسي ، المصدر السابق ، ص236.

4- مها مزهر كاني ، الشيخ محمد مهدي الخالصي ودوره الفكري والسياسي 1888-1963، دار المحجة البيضاء ، لبنان ،2019، ص87.

5 - للتفصيل عن موقف الخالصي والغاء بيعته للملك فيصل الاول ينظر: المصدر نفسه ، ص154.

6 - علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6، مطبعة الارشاد، بغداد،1969 ، ص176.


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277

7 - المصدر نفسه ، ج6، ص177.

8 - اسحق نقاش ، شيعة العراق ، ترجمة : عبد الاله النعيمي ، ط1، دار المدى للطباعة والنشر ، بغداد ، 1996، ص ص164-165.

9 - مها مزهر كاني ، المصدر السابق ، ص149.

10 - علي الوردي ، المصدر السابق ، ج6، ص202-203

11 - المصدر نفسه ، ج6، ص ص 207-208.

12 - اورد اسحاق نقاش هذه المعلومات بالاستناد الى الوثائق البريطانية ومذكرات عبد العزيز القصاب . ينظر:

اسحاق نقاش ، المصدر السابق ، ص 165.

13 - محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية ، ج2، بغداد ، 1923 ، ص501.

14 - علي الوردي ، المصدر السابق ، ج6، ص216.

15 - المصدر نفسه ، ج6، ص ص 223-224.

16 - نقلا عن : علي الوردي ، المصدر السابق ، ج6، ص ص 233-234.

17 - عيد جاسم سليم الدليمي ، دور شيوخ العشائر العراقية في الاستقرار الامني في العراق في عهد الملك فيصل الاول1921-1933، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد 2، 2018 ، ص214.

18 - نقلا عن :

اسحق نقاش ، المصدر السابق، ص 167.

19 -علي الوردي ، المصدر السابق ، ج6، ص261.

20 - اسحق نقاش ، المصدر السابق، ص156-158.

21 - حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990،ط1ن دار المجتبى ، ص ص 159-160.

22 - عبد الخالق ناصر شومان ، الطائفية السياسية في العراق (العهد الجمهوري) 1958-1991 ، دار الحكمة – لندن ، ، ص 52. ؛ حسن العلوي ، المصدر السابق، ص 184.

23 - حسن العلوي ، المصدر السابق ، ص194.

24 - جواد رضا رزوقي السبع ، سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر واثرها على المجتمع العراقي 1869-1958 ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد 27، 2017، ص170.

25 - المصدر نفسه ، ص172.

26 - المصدر نفسه ، ص172.

27 - اسحاق نقاش ، المصدر السابق ، ص164.

28 - ليورا لوكيتز ، العراق البحث عن الهوية الوطنية ، دار ثاراس للطباعة والنشر ، اربيل – العراق ، 2004 ، ص ص83-84.

29 - اسحاق نقاش ، المصدر السابق ، ص ص 207-217.

**Summary**:

The Ottoman policy led to catastrophic remnants in the areas that it occupied for centuries, as it left behind worn-out societies. And the Shiites, and it appears at first glance that the Sunni clerics were more sophisticated and politically knowledgeable than their Shiite counterparts, as they desired to preserve their previous privileges that had been granted to them by the Ottoman state, as they were preoccupied with great fear of the possibility of Shiites taking over the ruling authority and their pillars away from it, so they played to get close to The new British authority while encouraging the Shiites to rebel against it? And they succeeded in acquiring power and excluding others from it throughout the duration of the modern Iraqi state. Shiite clerics dealt with power as a case subject to the doctrinal structure, and thus kept away from power as long as it did not conform to their ideological giving. As for the clans, their loyalty was fluctuating between the Ottoman Empire and its successors. British control, the social engines during the first half of the twentieth century were divided between two important segments that we termed (the institution), namely (the religious and tribal institution), as each of them has its own system, customs, traditions and followers. An Iraqi event is not without their presence or their interference in it.


DOI:10.52113/uj05/022-15/266-277